

## حماية المجتمع من فوضى بث الكراهية في خوض معركة تحصين الفرد

تحولت مسألة حماية المجتمع من فوضى بث الكراهية والاضاليل على مواقع التواصل الاجتماعي الى قضية وطنية وعالمية، بهدف منع تأثيرها على الامن والاستقرار والسلامة العامة، الامر الذي يستوجب استنهاضا عاما لاسيما على المستوى البحثي العلمي الاكاديمي لوضع استراتيجيات حماية وضوابط تحدد المسموح والممنوع

متناسلة تتوسل خطابا شعبويا متطرفا صار من المستحيل تجاهله. صحيفة "اندبندت" اعتبرت (في العام 2017) ان هذا الخطاب يتسبب بـ"الاغتيال المعنوي على وسائل التواصل الاجتماعي"، وشبهت هذه المنصات بـ"مسدس غير مرخص" يصوبه الجمهور على كل "ما ومن" لا يوافق هواه. هذا الدور للسوشيل ميديا، بات كارثيا في لبنان ويشكل خطرا حقيقيا على المواطنين الذين لا يتقنون الا مسخ اي شيء وتحويله الى مشكلة وازمة. فصار الجمهور اللبناني المتلقي يستغل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المغلوطة والاراء المدمرة بنزعتها الفتوية.

ما السبيل الى مواجهة الاختراق الخارجي الذي يعمل على تأجيج الشعور بالكراهية بين مكونات المجتمع؟ هذه مشكلة شائكة ومستعصية في لبنان، وقد يكون الذهاب الى المريخ اسهل بكثير في الحقيقة. لا اعرف كيف تواجه الاختراقات الخارجية لدولتنا ومؤسساتنا واحزابنا ومواطنينا خصوصا، ان هذه الاختراقات عندما قد تكون سبلا فريدة من نوعها: فهي تتم اما عبر الايديولوجيا المستوردة، واما عبر المال السياسي المستورد. لكن اطرافا سياسيين يستجدون هذه الاختراقات باجنداتها المتنوعة المشارب والمآرب، على امل في ان تدعم خطها ونهجها وتعزز فرص امكان استقطابها للناس، وتاليا اخذ حصة كبيرة من جينة السلطة. لكن بالمنطق العلمي يمكنني القول، ان اول جهة يقع على

يمكن ان يتسبب له من مشاعر واحاسيس بغیضة ومن اذى له شخصيا وللمحيطين به ولافراد المجتمع الذي يعيش في كنفه. للاسرة الصغيرة الدور الاكبر في معركة التحصين الذاتي قبل ان تتولى المؤسسات الاخرى التوعية على اهمية حرية الرأي والتعبير والتفكير النقدي والقدرة على الاقرار بحقوق الاخرين، ومساءلة الذات والتسامح والمشاركة في شؤون المجتمع وبناء الذهن الواعية القادرة على التمييز بين الصالح والطالح.

الا تترين ان هذا الانفلات الخطير على وسائل التواصل الاجتماعي يعكس حالة الانقسام داخل المجتمع اللبناني؟ بكل تأكيد. لكنه يؤكد بالدلائل الحسية ايضا ان المشكلة العويصة تكمن في مجتمعنا اللبناني اكثر مما هي في هذه الوسائط. فالدور السليبي الذي باتت تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في دنيا السياسة وتقسيم المجتمعات عموما، يذكرنا اننا في بلد منكوب ومتروك لمصيره الاسود. عندما ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي مع نهايات القرن الماضي، اعتقدنا ان ظهورها يشكل تطورا واعدا، وان هذه المنصات ستساهم في ممارسة مستنيرة للسياسة في العالم، بحيث تساعد الساسة الجيدين على مقاومة الفساد والاكاذيب. لكننا نصعق دائما بالمنحى الذي نحتة استخدامات هذه المنصات. اذ انها لا تحدث الانقسام في المجتمع، فحسب، بل تعمل على تعميق هذا الانقسام، في "حروب" (الكثرونية)

بما ان الجامعة اللبنانية هي الجامعة الام التي يفترض ان تتحمل مسؤولية البحث والتنوير وتقتراح الحلول وتضع الخطط في هذا المجال، التقت "الامن العام" رئيسة مركز الابحاث في كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية الدكتورة وفاء ابوشقرا، التي شرحت علميا هذه الظاهرة وكيفية معالجتها على الصعد كافة.

■ كيف نحمي المجتمع من بث الكراهية والحقد والاضاليل والاكاذيب؟  
□ سؤالك كبير جدا، وصعبة جدا الاجابة عنه بشكل سريع ومختزل، لان حماية المجتمع من الشرور المتنوعة هي مهمة استثنائية ومتشعبة وتراكمية ومخطط لها وتتطلب قرارات استثنائية، وتشارك في اداء هذه المهمة ايضا، عناصر كثيرة (العائلة، المدرسة، الجامعة، الاعلام، السلطة السياسية...)، لكل منها دور وتأثير مختلفان، ومن المستحيل ان تؤدي بشكل آني او على المدى القصير. عندما نريد حماية المجتمع، على هذه القوى والمؤسسات والجهات العديدة ان تخوض ما يمكن ان اسميه معركة تحصين الفرد. ان تحصين الفرد، لكي يواجه الكراهية والحقد والتضليل والتطرف والعنصرية، مهمة يجب ان تبدأ باكرا ولا تكون عادة غب الطلب، كما تتطلب استراتيجيات ممتدة. لكن يمكنني وضع تصور لابرز ما يجب ان تلحظه هذه الاستراتيجيات لحماية الفرد والمجتمع، بمعنى انه يجب رصد ما يمكن لكل جهة او مؤسسة ان تعرف الفرد، ومنذ طفولته، على خطورة ما

الفعل والتحكم والتأثير فيه وامتداداتها الخارجية وتفاعلاتها ونتائج هذه التفاعلات على مدار الساعة، والتي تجيب عن اسئلة من يتحكم بصناعة الاحداث والقرار، ولماذا وكيف؟ يمكن التأكيد على ان المنظومة اللازمة في مجتمع ما للوعي الجمعي بشقيه، تختلف باختلاف الزمان والمكان. ولكي يكون منيعا، من المفترض ان يكون لهذا الوعي فاعلية تشترط جودة الشقين المكونين له، وفي حالة ضعف احدهما تختل قوة الوعي واثرها في الفعل المجتمعي العام. اما السؤال عن المسؤول عن تعزيز الوعي الجمعي؟ الجواب البديهي السريع، انها الدولة العادلة المتقدمة التي تسعى بشتى الوسائل، الى تحقيق الديمقراطية في المجتمع على المستوى السياسي، والرفاهية والرخاء على المستوى الاقتصادي، والمساواة والعدالة على المستوى الاجتماعي، والتعددية وحرية المعتقد على المستوى الديني، والتنوع وقبول الاخر على المستوى الانساني. فتحقيق كل هذه الامور يرفع من نسبة الوعي في المجتمع.

■ هل من دراسات جادة تعالج حماية المجتمع من بث الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

□ اؤكد ان لا دراسات وابحاث جادة في الجامعة اللبنانية تقارب خطاب الكراهية وكيفية التصدي له. لانه ليس هناك، وبالإسف الشديد، سياسة بحثية فيها ولا اي تخطيط استراتيجي لمراكز ابحاث تضع خططا ورؤى في هذا المجال. البحث في الجامعة الوطنية هو عمل غير ممنهج ويعتمد على مبادرات الاساتذة الفردية. وهو يتأثر بمزاج ورغبة الاستاذ الباحث في القيام بدراسة او بحث او حتى مشاركة في مؤتمر علمي. هذه المسألة اعتبرها المشكلة الاساسية الثانية في الجامعة اللبنانية بعد المشكلة الاولى المتمثلة بامسك السلطة والقوى السياسية الطائفية بقرار الجامعة. فالبحث العلمي لا يمكن ان يكون



رئيسة مركز الابحاث في كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية الدكتورة وفاء ابوشقرا.

”  
الدولة هي الجهة  
التي يقع على عاتقها  
التصدي للاختراقات

عائقها التصدي للاختراقات والاعتداءات عن الساحة الداخلية هي الدولة الطبيعية بسلطاتها الثلاث وقواها المسلحة الشرعية حتما. اذ تقع على هذه الدولة وحدها، مسؤولية حفظ السيادة لكن ليس على طريقة السيايين عندنا. فالسيادة هي اول ما يوفر للدول الحماية الحصرية من التدخلات الخارجية، انما ذلك لا يكفي، بل يناط بالدول المتمتعة بالسيادة مسؤولية تأمين رفاه شعوبها ومصالحهم ووحدهم. فالشعوب الحرة التي تعيش حياة كريمة وتحترم نظامها ودولتها وسلطاتها، تقف تلقائيا سدا منيعا امام اي تدخل خارجي، ومهما كان نوعه.

■ على من تقع مسؤولية تعزيز الوعي المجتمعي ليصبح منيعا في مواجهة الهجمات المستمرة لخرقه وتفثيته؟  
□ الوعي المجتمعي هو مدى ادراك العقل الجمعي للمجتمع لحقيقة الواقع على حقيقته وبمناصره ومكوناته والوزن النسبي لكل منها، وقوة تأثيرها، وتفاعلاتها، واسبابها ونتائجها، من دون اجتزاء او تغيير واختلاف او تزييف، وما

يجب فعله في لحظة تاريخية ما. هذا الوعي، هو ما يمنح المواطنين اليقظة ونقطة الارتكاز والقدرة على الاجتماع والقوة على الفعل. يتكون الوعي الجمعي من شقين: اول يتسم بالثبات، هو السلم القيمي والبنية القيمية الاساسية للمجتمع، وهما يختلفان بحسب كل مجتمع وتبعاً للسياق التاريخي الذي تتشكل فيه هذه البنية القيمية وهذا السلم القيمي (قيم ايجابية مثل الحرية، الوعي بالذات، الكرامة الانسانية، العلم، او قيم سلبية مثل الاستبداد، الظلم، القهر...). الشق الثاني من الوعي الجمعي، الذي يعرف بالبنية المعرفية المتغيرة للمجتمع، ويتركز حول العناصر المكونة لقوى

## تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.



التي تسابق سرعتها سرعة الضوء، والى اي مدى غيرت مسارات حياتنا على هذا الكوكب. كل امر بات مموها. التمويه يخلق تمويهات في الهوية والانتماءات والقضايا والايديولوجيات والصراعات والمبادئ والافكار والاراء والمواقف والعواطف والاهداف. اذكر انني اشرت في مقالتي الى الكاريكاتور الذي رسمه عام 1993 الفنان الاميركي Peter Steiner ولاقى شهرة واسعة. في هذا الكاريكاتور، يصور ستينر كلبين احدهما اسود يجلس على كرسي مكتب وامامه شاشة كومبيوتر، والى جانبه يجلس ارضا كلب ابيض. يقول الابيض لرفيقه الاسود، الذي نراه يرفع احدى قوائمهم وكانه يهم بالضغط على لوحة المفاتيح، "اكتب ما شئت. ففي عالم الانترنت لا احد يعلم انك كلب"! ما معنى ذلك؟ معناه مرعب بفضاعته، لأنه يركز على اخطر تفصيل في العملية الاتصالية على وسائل التواصل والتي قد لا يتنبه لها الناس. اعني، هوية مطلق العملية الاتصالية، فقد يكون ايا كان او لا احد. المشكلة الاساسية في هذا النوع من العمليات الاتصالية، في كونها تتحول سريعا الى صراع يتوسل لغة ومصطلحات محملة بمشاعر الكراهية والتخوين والتجريح، بهدف النيل من الرأي الاخر او من سمعة الاخر. فعلى الرغم من ان وسائل التواصل الاجتماعي ترمي الى معرفة الرأي الاخر عبر ارساء ثقافة الحوار البناء، غير انها صارت في عدد من الدول العربية في مقدمها لبنان، غير ذلك تماما. اذ كشفت منصاتنا عن قصور الرؤية لدى الغالبية العظمى من جمهورها وروادها، الامر الذي ادى الى علة اصابت الرأي والمجتمع. فقد باتت مستخدم هذه المنصات يرى تفاصيل المشهد بعين واحدة، لكنه مقتنع ويظن ان الصورة مكتملة ما دامت تتوافق مع هواه وهوى من يوافقه الرأي.

ذلك يكون من خلال التطبيق العادل للقانون. لكن ذلك لا يكفي، لأن حماية المجتمع وتحصين الافراد يتطلبان قرارات استثنائية واستراتيجيات تساعد الفرد على ان يفكر بشكل سليم، ويتعد من طيش الغلو، والجمود، والتخلف وغيرها من السلوكيات المدانة.

الا ترين ان ما يبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي ويقوده ذباب الكروني واشخاص غير معروفين يهدد الامن الاجتماعي والامن الوطني؟ طبعاً. وتأكيديا على صحة سؤالك الاستنتاجي، اذكر انني كتبت مرة في احد مقالاتي كيف غيرتنا تطورات التكنولوجيا

نصقنا بمنحن المنصات  
التي تحدث الانقسام في  
المجتمع وتعمقه



دور السوشيل ميديا بات كارثيا في لبنان ويشكل خطرا على المواطنين.

فعالا ومؤثرا ويخدم المجتمع اذا اعتمد على المبادرات الفردية فقط.

هل القوانين اللبنانية كافية لردع القائمين بحملات بث الكراهية وتوهين الشعور الوطني؟

لا اعرف تماما عدد او محتوى تلك القوانين. لكن يمكنني النفي ببساطة، لأن القانون وحده غير كاف لحل اي مشكلة. فهو لا يتعاطى الا مع الوقائع والدلائل الحسية والدفعات والشهادات، من دون ان يتعرف على الظروف التي تتحكم بنفسية الفرد وتفكيره وسلوكياته. القانون يعالج الظاهر، اما البحث في الباطن والكامن فهذه مسألة اخرى تماما. في كل دول العالم التي تحترم نفسها وشعبها، يمكن للمؤسسات المنوط بها تطبيق القانون ان تحفظ للمواطن حقوقه (طبعاً هذا لا ينطبق على لبنان) ويمكن لها ايضا ان تفرض هيبه النظام، وترفع الظلم عن الضعيف، وتفرض المساواة بين الناس، وتحقق العدالة الناجزة التي تحفظ حقوق الافراد. كل